

تصاعد عمليات المقاومة والبنشاعون يؤكد مقتل ٢١٢ جندياً منذ بداية الحرب

## مقتل ثلاثة جنود أميركيين في هجومين منفصلين في العراق



جندي اميركي يقتل عراقياً قرب بغداد (أ ب)

### دوفيلبان : لن نرسل جيشنا الى العراق الا بقرار من مجلس الأمن يحدد مهمته

**المانيا لن تشارك في قوة لاعمار العراق**

وفي برلين (أ ب) اعلن مصدر قريب من الحكومة الألمانية ان احتمال مشاركة ألمانيا في قوة لإعادة اعمار العراق غير مطروح، مؤكداً ان برلين لم تطلب أي طلب رسمي من واشنطن في هذا الخصوص. وكان وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد اعرب عن تأييده لارسال وحدات عسكرية فرنسية والمانيّة الى العراق في اطار إعادة اعمار هذا البلد.

ولكن المصدر ان بلاده تقدم مساعدة انسانية للعراق وانها عرضت مساعدتها المدنية لإعادة اعمار هذا البلد.

اعلن ان احتمال مشاركة قوات المانيّة في اعمار العراق مرهون بتفويض واضح من الامم المتحدة.

وأضاف انه ينبغي في الوقت ذاته «إطلاق إعادة الإعمار الاقتصادي عبر توجيه مؤشرات مشجعة للمستثمرين الأجانب، وتكثيف الجهاز العسكري والأمني في اطار النهج السياسي الذي ستحدده الامم المتحدة».

وشدد على أن «شروط نجاح العملية الانتقالية السياسية في العراق ان تكون من مسؤولية الامم المتحدة»، وأكد ان «أي مشاركة عسكرية فرنسية في العراق لا يمكن ان تتم خارج اطار قوة حفظ سلام دولية تعمل استناداً الى مهمة محددة من مجلس الأمن وتحظى بتأييد الأسرة الدولية». وأشار الى أن القرار ١٤٨٢ الذي يتناول تنظيم فترة احتلال العراق ولا ينص على تشكيل قوة حفظ سلام دولية، ولفت الى ان «ارسال فرنسا - التي لم تشارك في الحرب - قواتها الى العراق يعكس عدم تجانس في موقفها، ويؤدي الى انضمامها الى تحالف خاض حرباً لم تؤيدها

**باريس - «الحياة»**

قال وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان ان باريس «لن ترسل جيشها الى العراق إلا في اطار قوة دولية لحفظ السلام بقرار من مجلس الأمن يحدد مهمتها». وجاء تصريحه رداً على وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد الذي قال اول من أمس انه لا يمانع بمشاركة فرنسية - المانيّة في العراق.

ورأى دوفيلبان، في حديث نشرته أمس صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، ان المشكلة القائمة حالياً في العراق «ليست مشكلة امكانات عسكرية»، واعتبر انه من الضروري «إعادة إحلال السيادة العراقية من خلال تسريع وتيرة النهج السياسي وربطه باستحقاقات محددة، سواء بالنسبة الى إنشاء الإدارة العراقية الوتقة أو تنظيم انتخابات عامة تؤدي الى تشكيل حكومة شرعية».

### تجار عراقيون : أسباب الحرب لا تمت الى صدام بصلة وهدفها تأمين مصالح واشنطن

## نشاط الشركات الأميركية يتعدى العقود ويستحوذ على عمل الشركات العراقية

**لندن - «الحياة»**

بدأ رجال الأعمال والتجار في العراق يتدبرون من النشاط التجاري الذي تضطلع به شركة «كيلوم براون وروث سيرفيسيز» (ك ب ر) التابعة لشركة خدمات النفط الأميركية العملاقة «هيليبرتون» ويستثكي هؤلاء من أن الشركة التي حظيت بعد الحرب بعقد من وزارة الدفاع الأميركية لإصلاح البنية التحتية لقطاع النفط العراقي تستحوذ على صفقات وأعمال لدى العراقيين القدرة على تنفيذها، بل من المفروض أن تترك لهم.

وأفادت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس أن نشاط الشركة الأميركية تعدى حدود العقد الممنوح لها لإصلاح منشآت النفط وهيكله الجهاز الإداري لها من جديد، وإعادة اعمار ما تهدم في الحرب أو تعرض للتخريب على يد الصلوص في أبار النفط ومحطات التكرير والأنابيب والمضخات، ليشمل بشكل غير مفهوم أموراً أخرى عدة تبدأ باستيراد الوقود إلى السوق العراقية وتنتهي بتقديم سلسلة من الخدمات، من ضمنها التنظيف وغسل الملابس وصيانات الحلاقة للجنود الأميركيين البالغ عددهم حوالي ١٥٠ ألف جندي في العراق.

وحتى في مجال إصلاح المنشآت النفطية، نقلت الصحيفة عن دثار الخشاب المدير العام لمصفاة الدورة في بغداد التي تحتاج كغيرها من المصافي للكثير من المعدات التي تعذر في الماضي الحصول عليها بسبب العقوبات قوله «لسنا في حاجة لاسى شركة «ك ب ر» بإمكاننا أن نتجز الأعمال المطلوبة مع أي شركة أخرى». وأوضح أن مصفاة لم تتضرر في الحرب أصلاً كغيرها من المصافي وكل ما تحتاجه هو التوسيع والتحديث، وهي مهمات يقدر العراقيون على القيام بها». ووفقاً لمسؤولين عراقيين تستغل «ك ب ر» العقد الممنوح لها لاقتطاع حصة كبيرة من السوق المفروض أنها متاحة للشركات الأخرى المنافسة وللتجار العراقيين.

وتعود قصة العلاقة بين وزارة الدفاع الأميركية و«ك ب ر» الى عام ٢٠٠١، حين حصلت الشركة على عقد لمدة عشر سنوات لتزويد الجيش الأميركي خدمات لوجستية متنوعة، أرسلت بموجب عدد من الموظفين إلى منطقة الخليج ضمن القوات الأميركية قبل نشوب الحرب في آذار (مارس) الماضي، وأمنت من خلاله حصولها على العقد العراقي البالغة قيمته ٤٢٥ مليون دولار.

وكان العقد الذي حصلت عليه آثار لغطاً في أروقة المال والأعمال في الولايات المتحدة تردت اصداؤه داخل الأروقة السياسية في واشنطن، حيث اضطرت إحدى لجان الكونغرس الى التحقيق في الأمر. ونقلت الصحيفة عن النائب

الديمقراطي هنري فاكسمان عضو لجنة إصلاح الحكم في الكونغرس، الذي حقق في الصفقة انه وجدها فضفاضة من ناحية المدة الزمنية وقيمة العقد على نحو يسمح للشركة بزيادة تكاليف العمليات التي تنفذها وتكثيف دافع الضرائب الأميركي مصاريف هو في غنى عنها. ولم يكن هذا العقد الوحيد المثير للجدل، إذ ان عقداً عراقياً آخر أكبر قيمته ٧٨٠ مليون دولار فازت به شركة «بكتل» العملاقة للمقاولات لفت انتباه كثيرين وأثار تساؤلات عدة.

ووفقاً لفاكسمان حصلت «ك ب ر» و«بكتل» على عقديهما بشكل غامض نظراً الى التستر الشديد لوزارة الدفاع تحت غطاء قانوني يتيح لها ذلك في ظروف عصبية مثل الحرب على العراق. لكنه اكتشف ان «هيليبرتون» الشركة الأم كانت تبرعت مع شركة «بكتل» بمليون دولار لحملة الحزب الجمهوري بزعامة جورج بوش خلال الانتخابات الرئاسية السابقة، علاوة على ان نائب الرئيس ديك تشيني كان يعمل رئيساً لها.

وكشف مسؤول في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لفاكسمان ان «ك ب ر» منحت عقداً مدته عامان وقيمتها بليون دولار لإطفاء الحرائق في أبار النفط ووضع تقويم لحالة حقول النفط العراقية بعد الحرب. بالإضافة إلى عقد آخر من سلاح الهندسة للشركة ذاتها أطلق عليه اسم «مهمات عاجلة» بقيمة ٢٨٢ مليون دولار. وأكد المسؤول ذاته لفاكسمان ان «ك ب ر» منحت العقود نظراً الى ان المهمات المطلوبة لا تستطيع اي شركة اخرى تنفيذها.

غير ان العراقيين يرفضون هذا الادعاء ويقولون ان الدور الذي تلعبه الشركات الأميركية في العراق يعزز الاعتقاد بأن أسباب الحرب لا تمت بصلة إلى شخصية الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بل هي عملية دفع وترويج للمصالح الأميركية.

ولدى تبليغه تفاصيل التمدد الحاصل في نشاط «ك ب ر» في العراق أبدى فاكسمان تحفظه، لكن الاخطر من ذلك هو التمدد الحاصل لدى المواطنين العراقيين المعنيين مباشرة بهذا التمدد. مثال على ذلك استيراد الوقود، وشحنه الذي تقوم به «ك ب ر» مستخدمة سائقتين وشاحنات من خارج العراق، في حين يرتع الآلاف من أصحاب الشاحنات العراقيين وسياراتهم بلا عمل منذ بدء الحرب إثر توقف عمليات نقل النفط برأ إلى الأردن.

ونقلت الصحيفة عن شهاب أحمد حميد عضو نقابة سائقي الشاحنات العراقية قوله «لدينا ما يكفي من الشاحنات للقيام بهذه المهمة لوحدنا. ووعدنا الأميركيون باستخدام شاحناتنا، لكنهم لم يستخدموا حتى ولو واحدة منها».

## تصاعد الهجمات يمنع الجنود الاميركيين من تناول الاطعمة العراقية



جندي اميركي يشتري مشروبات غازية في قرية جملة قرب الفلوجة (أ ب)

### الحكم على «بريتش ايرويز» بدفع تعويضات لرهائن سابقين في عهد صدام

**باريس - أ ب - ف ب** - حكم القضاء الفرنسي أمس على شركة الخطوط الجوية البريطانية «بريتش ايرويز» بدفع ١,٦٧ مليون يورو لسبعة ركاب كانوا في إحدى طائراتها واحتجزهم العراق كدروع بشرية» عندما حطت الطائرة في الكويت في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠، بعد ساعات من غزو القوات العراقية للكويت.

وهذه المبالغ التي حكمت بها محكمة باريس، مماثلة لتلك التي قررتها المحكمة في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ لـ ٦٥ راكباً آخرين في هذه الطائرة كانوا فرنسيين في معظمهم، و٤٨ من أفراد عائلاتهم.

والحكم الذي صدر اليوم الخميس يشمل ١٢٤ شخصاً. وأخذ كل هؤلاء الأشخاص على الشركة البريطانية انها عرضتهم للخطر عندما أبقيت على توقف الرحلة رقم ١٤٩ بين لندن وكوالالمبور تعويضات....»

منذ وصولهم من المانيا قبل شهرين. ويقول السرجنت بريان سيلز (٢٣ عاماً): «الحسن الحظ اتلقى بعض الاطعمة الخفيفة المدة في المنزل من عائلتي».

ويرى بعض الجنود ان الامر يستحق خرق الانظمة. ويقول جنسدي رفض الكشف عن هويته: «ينبغي الا اقول هذا، انما اذا أتحت لنا الفرصة سناكل من الطعام الذي يباع في الطريق».

ويقول بوغ ان الضباط يعرفون انه يستحيل اجبار الجنود على تناول الوجبات التي يقدمها لهم الجيش باستمرار، وبالتالي فقد وضعوا لائحة بالمطاعم «المقبولة» ومنها مطعم «الريف» الذي يبدو اصحابه مسرورين جداً باستضافة الأميركيين. ويقول مسار علي، احد العاملين في المطعم الذي يقدم طعاماً ايطالياً: «ياتون الجنود الأميركيون) الى هنا كل مساء».

بغداد - أ ب - ف ب - لم تعد الوجبات العراقية في متناول الجنود الأميركيين في العراق بعدما اصدر الجيش قراراً بمنعهم من تناول الخبز والكباب. ومع ان بعض الجنود شكوا من ان هذا الطعام لم يناسبه، فبان آخرين لم يتبردوا في القبول انهم سينتفون قرار المنع عندما نتاح لهم الفرصة.

ويتجنب بعض الجنود الوجبات المحلية، لا سيما في ظل الوضع الأمني الذي يزداد خطورة في بغداد، ويقول آخرون انها لا تلائمهم، فيما يدفع آخرون غالباً لتذوقها.

وإدى تصعيد الهجمات على القوات الأميركية في العراق في الفترة الاخيرة الى زيادة حال التأهب في صفوفها في مواجهة اي نوع من الاخطار حتى تلك التي يمكن ان يكون مصدرها الطعام.

ويقول اللفتانت مات بوغ (٢٥ عاماً) من الكتيبة السادسة عشرة في الفرقة المدرعة الاولى: «الطعام المحلي ممنوع»، ويضيف هناك انظمة جديدة وضعت قيد العمل قبل اسبوعين بعدما قتل مترجم (يعمل في الجيش الاميركي) قرب مطعم».

وقال جندي في الكتيبة: «لا تعرف ما يمكنهم ان يضعوا في داخله»، مستشيراً الى سنوديش الدجاج الذي يباع في محلات صغيرة في وسط بغداد.

ويعود الى كل قائد كتيبة ان يقرب في موضوع تجنب التوقف في المطاعم الصغيرة في العاصمة. ويقول بوغ: «تناولت مرتين هذا الطعام ومرضت في المرتين».

ولا تدخل الاطباق العراقية، كالتبولة والشاورما والخمض، في القائمة الغذائية للجنود الأميركيين التي يهيمن عليها الهامبرغر والبيتزا. وغالباً ما يخرج الجنود من البياتهم المصفحة لشراء المشروبات الغازية والخبز والبطيخ بعد اقامة طوق امنى حول المكان. ويفترض بالجنود، وبعد التعليمات الجديدة، ان يتكفوا بالاطعمة الجاهزة كاللحم مع الصلصة او المعقونة. ويقول الجندي جي ار غونزاليس (٢٤ عاماً): «لقد سلمنا» من هذه الاطباق.

وافتح الجيش محلاً لاطعمة في مطار بغداد، الا ان جنود الكتيبة المذكورة لم يزوروا المنطقة